وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
Ministry of Planning and Economic Development

النشرة الإخبارية الأسبوعية

الإصدار الشهري التاسع عشر،العدد١ الخميس٣ يونيو ٢٠٢١

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
  - التخصيم
  - التأجير التمويلي
  - التمويل متناهي الصغر
  - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

Contact Us

http://www.mped.gov.eg

أولاً: التقارير الدولية

- **خبراء صندوق النقد الدولي يختتمون مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢١ ومراجعة الأداء الثانية في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني البالغة مدته ١٢ شهرا [1] .**

- توصل فريق من خبراء الصندوق والسلطات المصرية إلى اتفاق على مستوى الخبراء بشأن المراجعة الثانية لأداء البرنامج الاقتصادي المصري الذي يدعمه الصندوق في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني بقيمة ٥,٢ مليار دولار أمريكي وخلال الأسابيع القادمة. وعند صدور الموافقة، سيتاح لمصر مبلغ إضافي قدره ١,١٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ١,٦ مليار دولار أمريكي).

- وأشار صندوق النقد الدولى، أن الاقتصاد المصرى أبدى صلابته، مع تخفيف أثر أزمة كوفيد-١٩ من خلال استجابة السلطات السريعة والمتوازنة على مستوى السياسات، بما في ذلك طلبها المقدم على مرحلتين للحصول على حزمة تمويلية من خلال "أداة التمويل السريع" و"اتفاق الاستعداد الائتماني" بقيمة ٨ مليارات دولار تقريبا، وأوضح أن على مدار الاثني عشر شهرا الماضية، ساعدت قوة أداء السلطات والتزامها بالمسار المقرر على تحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي أثناء الجائحة، مع حماية الإنفاق الاجتماعي والصحي الضروري وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية الأساسية. وقد تجاوز تراكم الاحتياطيات الدولية الصافية والرصيد الأولي الأهداف التي حددها البرنامج. وظل التضخم مكبوحا مع تجاوز نتائج مارس (٤,٥%) للنطاق الداخلي الأدنى المنصوص عليه في "بند التشاور بشأن السياسة النقدية". وتم استيفاء كل المعايير الهيكلية، بما في ذلك التقدم في الإصلاحات المتعلقة بشفافية المالية العامة والحوكمة، والحماية الاجتماعية، وتحسين مناخ الأعمال، مع مواصلة الجهود الموجهة للحد من مواطن التعرض لمخاطر الديون وخلق حيز أكبر في الميزانية للإنفاق على البنود ذات الأولوية. وفي خطوة مرحب بها نحو المزيد من تعزيز الشفافية، تم نشر معلومات الإنفاق المرتبط بأزمة كوفيد-١٩، وخطة المشتريات، والملاك المستفيدين للكيانات الفائزة بالعقود.

- وأضاف صندوق النقد الدولى، أن بدعم من تنفيذ السلطات القوي لبرنامجها المعني بالسياسات، أبدى الاقتصاد المصري صلابته. ومن المتوقع أن يبلغ النمو معدل ٢,٥% في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠، يرتفع إلى ٥,٢% في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١. غير أن عدم اليقين لا يزال قائما على خلفية المخاطر المتبقية فيما يتعلق بالجائحة. وتركز السياسات تركيزا ملائما على دعم التعافي في المدى القريب بالتوازي مع تعميق الإصلاحات الهيكلية وتوسيع نطاقها لإطلاق إمكانات النمو الهائلة في مصر على المدى المتوسط.

- وأوضح أن لا تزال السياسة النقدية للبنك المركزي المصري قائمة على البيانات. ونرحب باستعداد البنك المركزي للتحرك حسبما تقتضي الضرورة لدعم التعافي الاقتصادي في سياق التضخم المنخفض. وسيكون استمرار مرونة سعر الصرف في الاتجاهين عاملا مساعدا على استيعاب الصدمات الخارجية. ولا يزال النظام المصرفي المصري يتمتع بالسيولة والربحية والرسملة الجيدة.

- وأضاف أيضاً لا تزال سياسة المالية العامة تتوخى أهدافا ملائمة في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، تتمثل في الضبط المالي التدريجي لتحقيق التوازن بين الدعم المطلوب للتعافي الاقتصادي وحماية استدامة المالية العامة. ومن الخطوات المرحب بها أيضا التحول المستمر نحو توجيه استثمارات أكبر إلى مشروعات البنية التحتية وقطاعي الصحة والتعليم في السنة المالية القادمة. وسيكون التزام الحكومة ضروريا بالعودة إلى تحقيق فائض أولي بنسبة ٢% من إجمالي الناتج المحلي بدءا من السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢، وسيكون من الضروري أيضا تخفيض الدين العام ودعم استدامة المالية العامة حينما يترسخ التعافي الاقتصادي.

- وأشار صندوق النقد الدولى، إلى أن يمثل إطلاق "البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية" مؤخرا إشارة لالتزام الحكومة بدعم تنمية رأس المال البشري، وزيادة كفاءة وشفافية المؤسسات العامة، وجعل القطاع الخاص أكثر تنافسية وتوجها نحو التصدير، وتحقيق اقتصاد أكثر خضرة. وسيكون من المهم في الشهور القادمة أن يتم أيضا تحديد تدابير معينة على مستوى السياسات لدعم هذه الأهداف، بما في ذلك إتاحة مجال أكبر للقطاع الخاص كي يعمل في بيئة تنافسية لتشجيع الصادرات بطرق من بينها زيادة التقدم في الحد من معوقات التجارة.

[1] https://www.imf.org/ar/News/Articles/2021/05/25/pr21140-egypt-imf-staff-concludes-mission-2021-article-iv-second-review-12-month-sba

- **مؤشر مديري المشتريات في مصر يرتفع خلال مايو وسط تحسن التوقعات المستقبلية [٢] .**

- سجل مؤشر مديري المشتريات الرئيسي لمصر، التابع لمجموعة IHS Markit، ارتفاعاً خلال مايو ٢٠٢١، وسط تحسن التوقعات المستقبلية، حيث أرتفع المؤشر من ٤٧,٧ نقطة في أبريل ٢٠٢١، إلى ٤٨,٦ نقطة في شهر مايو ٢٠٢١ .
- وأشار المؤشر إلى تراجع أحوال القطاع غير المنتج للنفط للشهر السادس على التوالي، موضحاً أنه كان في صدارة الأسباب استمرار الانخفاض في الإنتاج والأعمال الجديدة.
- وأشار مؤشر مديرى المشتريات أن على الرغم من تراجع تدفقات الطلبات الجديدة للشهر السادس علي التوالي بسبب تداعيات انتشار الموجة الثالثة لجائحة كوفيد-١٩ في مصر، إلا أن ذلك كان الحد الأدنى منذ شهر فبراير. فضلاً عن ارتفاع مؤشر طلبات التصدير بقوة خلال شهر مايو.
- ويوضح الرسم البياني تطور مؤشر مديرى المشتريات لمصر من مايو ٢٠٢٠ إلى مايو ٢٠٢١ :

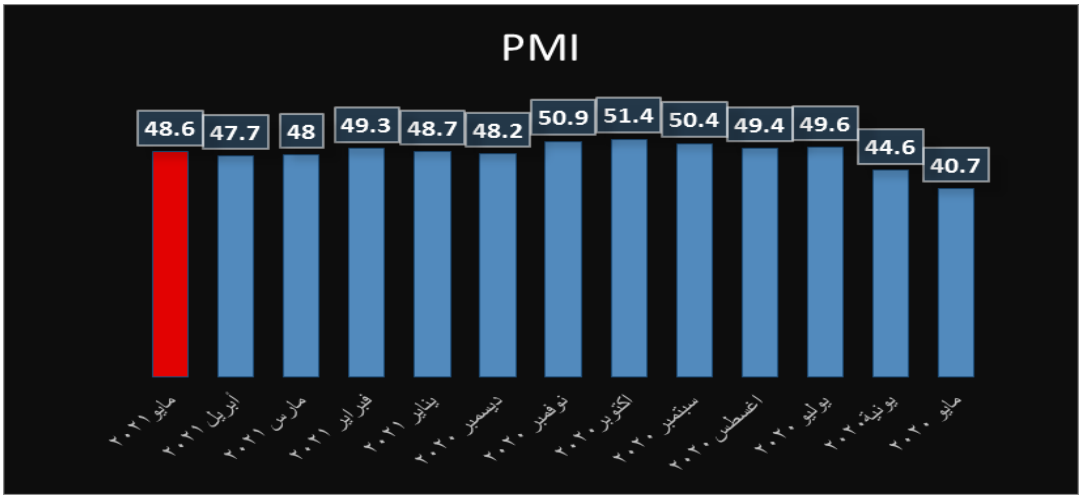

- **مؤسسة «كابيتال إيكونوميكس» البريطانية للأبحاث الاقتصادية، البنك المركزى المصرى قد يخفض الفائدة مع تراجع التضخم فى الأشهر الأخيرة من ٢٠٢١ [٣] .**

- توقعت مؤسسة «كابيتال إيكونوميكس» البريطانية للأبحاث الاقتصادية، إنخفاض معدل التضخم فى مصر فى الأشهر القليلة الأخيرة من العام الجارى وأن يظل هادئًا على مدار ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، ما سيفتح الباب أمام البنك المركزى المصرى ليكون أحد البنوك المركزية القليلة فى العالم التى تخفض أسعار الفائدة لدعم الانتعاش.
- وأشارت مؤسسة كابيتال إيكونوميكس، إلى إن معدل التضخم فى مصر إنخفض إلى أدنى مستوى له فى سبعة أشهر عند ٤,١% على أساس سنوى فى أبريل، مما جعله أقل بكثير من الحد الأدنى للنطاق المستهدف للبنك المركزى عند ٧% (± ٢ نقطة مئوية) فى المتوسط خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٢.
- وأضافت أن الإنخفاض فى أسعار المواد الغذائية والإسكان كان المحرك الرئيسى لإنخفاض التضخم فى مصر خلال الشهر الماضى، حيث تراجعت أسعار المواد الغذائية بنسبة ٠,٢% على أساس سنوى على خلفية التباطؤ الحاد فى زيادة أسعار الفواكه والمأكولات ، بينما انخفض تضخم الإسكان إلى أدنى مستوى له فى ثمانية أشهر.
- وترى مؤسسة «كابيتال إيكونوميكس» أن من المرجح أن يكون هذا التباطؤ فى معدل التضخم فى مصر مؤقتا، لأن ارتفاع أسعار الوقود وأسعار المواد الغذائية العالمية يدفعان إلى ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء.
- وأشارت إلى إنها تعتقد أن التضخم الأساسى لمصر سيرتفع إلى أعلى مستوى عند حوالى ٦% على أساس سنوى فى سبتمبر المقبل؛ مما يضعه مرة أخرى ضمن النطاق المستهدف للبنك المركزى المصرى، ما سيدفع صانعى السياسة للإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير حتى الربع الأخير من العام على الأقل.
- وتتوقع «كابيتال إيكونوميكس»، أن يتجه البنك المركزى المصرى إلى تخفيض معدل الإيداع لليلة واحدة بإجمالى ١٥٠ نقطة أساس، ليصل إلى مستوى ٦,٧٥% بحلول نهاية عام ٢٠٢٢.

---

[2] https://www.markiteconomics.com/Public/Home/PressRelease/9fab9c599b31418fa08c0c4f8a0fc5e2

[3] https://almalnews.com/%d9%83%d8%a7%d8%a8%d9%8a%d8%aa%d8%a7%d9%84-%d8%a5%d9%8a%d9%83%d9%88%d9%86%d9%88%d9%85%d9%8a%d9%83%d8%b3-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b1%d9%83%d8%b2%d9%89-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b5%d8%b1%d9%89/

- **مصر تحتل المرتبة الـ٣٠ دوليًا في النشر العلمي في تصنيف Scimago [٤] .**

- أشارت أكاديمية البحث العلمي إلى أن ترتيب مصر الدولى فى النشر العلمى لعام ٢٠٢٠ وصل للمركز الـ٣٠ وفقًا لتصنيف Scimago للنشر العلمي.
- وأوضحت الأكاديمية، أن مصر تقدمت ٤ مراكز بعدما كانت في المرتبة الـ٣٤ في التصنيف الأخير لعام ٢٠١٩، وقد تم نشر ٣٢٣٢٣ بحث من خلال ٤٤،١٥٧ باحث مصرى وقد تقدم ترتيب مصر على مستوى مجالات العلوم المختلفة .

- **صندوق النقد الدولى، يدعو لضمان الشفافية والمساءلة فى الإنفاق المرتبط بجائحة كورونا [٥] .**

- أوضح صندوق النقد الدولى أن الحكومات حول العالم تضطلع إلى دور حيوى فى تزويد الأفراد والشركات بالإمدادات الحيوية اللازمة للمساعدة فى مكافحة الجائحة وتداعياتها الاقتصادية، ولدعم فعالية هذه الجهود، من الأهمية بمكان أن يخضع هذا الإنفاق لمستوى ملائم من الشفافية والمساءلة، ومن أجل تحقيق هذه الغاية، دعا صندوق النقد الدولي إلى ضمان الشفافية والمساءلة فى الإنفاق المرتبط بالجائحة، حتى تؤدى الأموال المنصرفة والتدابير المتخذة إلى مساعدة أكثر المواطنين احتياجا إليها، تأسيًا بالحكمة القائلة "انفق ما يلزم، واحرص على توثيق المصروفات".
- ويشدد الصندوق على تحسين الحوكمة من خلال زيادة الشفافية، وقد سعى إلى إرساء تدابير محددة للحوكمة فى البلدان المتلقية للتمويل الذى يقدمه أثناء الأزمة. وتشمل هذه التدابير تعهدات بنشر عقود المشتريات المرتبطة بالجائحة وأسماء الملاك المستفيدين للشركات التى ترسو عليها هذه العقود، بالإضافة إلى تقارير الإنفاق على متطلبات جائحة كوفيد-١٩ ونتائج تدقيقها.
- وأضاف صندوق النقد الدولى إلتزام كل البلدان المتلقية بإجراء تقييم للضمانات الوقائية – وهى عملية لضمان العناية الواجبة فى التحقق من سلامة التنفيذ تستهدف التأكد من قدرة البنك المركزى فى البلد العضو على تقديم معلومات موثوقة ومراعاة الشفافية فى إدارة الأموال التى يتلقاها من الصندوق، ومعالجة الفساد مهمة طويلة الأجل. وتدابير الإنفاق الطارئة ليست حلا سحريا، ولن تحقق الكثير فى معالجة التحديات الأكثر عمقا. وستستمر معالجة مواطن الضعف الأطول أمدا المتعلقة بالحوكمة والفساد فى ظل إطار ٢٠١٨ الأوسع نطاقا لتعزيز مشاركة الصندوق فى قضايا الحوكمة، مع التركيز على اتفاقات الإقراض متعددة السنوات، وعمليات الفحص السنوية للتحقق من سلامة الأوضاع فى البلدان الأعضاء، وتنمية القدرات فيها.

- **٧ آليات وضعها صندوق النقد الدولى للمعاملات الدولية [٦] .**

- وضع صندوق النقد الدولى ٧ آليات فيما يعرف بإطار ٢٠١٨، حيث يعتبره من الأولويات والتي يمكنها من مواجهة جائحة كورونا حاليا، وبالتالي سيكون من الضروري مواصلة الانخراط مع البلدان الأعضاء بشأن الحوكمة ومكافحة الفساد لدعم فعالية تنفيذ الإصلاحات التي تضطلع بها في فترة الجائحة وما بعدها وهذه الآليات هى :

١) مكافحة الفساد.
٢) معالجة حوكمة المالية العامة.
٣) الإشراف على القطاع المالي.
٤) حوكمة البنوك المركزية.
٥) تنظيم السوق.
٦) سيادة القانون.
٧) أطر مكافحة غسل الأموال.

- وأوضح صندوق النقد الدولى إنه نظرا لأن القدرات الضرورية لتنفيذ تدابير الحوكمة تتباين تبعا للبلد المعنى

---

[4] https://gate.ahram.org.eg/News/2753913.aspx

[5] https://www.youm7.com/story/2021/5/22/%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D9%84%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%81%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%A1%D9%84%D8%A9-%D9%81%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AA%D8%A8%D8%B7-%D8%A8%D8%AC%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9/5328234

[6] https://www.youm7.com/story/2021/5/25/7-%D8%A2%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%B6%D8%B9%D9%87%D8%A7-%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%89-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%87%D8%A7/5330694

ونوع التدبير المطلوب، فسيواصل خبراء الصندوق أيضا تقديم مساعدات لتنمية القدرات المطلوبة لمعالجة هذه القضايا بما يتلاءم مع احتياجات كل بلد عضو، من خلال قنوات مثل المساعدة الفنية والتدريب وتنظيم الندوات عبر المنصات الإلكترونية.

- وأضاف أن جهود تعزيز الحوكمة ستعتمد بصورة أكثر حسما على تبنى الإصلاحات من جانب القيادات السياسية العليا، والتعاون الدولي، والقيام بجهد مشترك مع المجتمع المدنى والقطاع الخاص، إلى جانب الأطراف المعنية الأخرى. وسيتطلب التقدم أيضا استمرار تنفيذ الإصلاحات طوال فترة ممتدة. وليس هذا التقدم بالأمر الهين، ولكنه مع ذلك قابل للتحقيق وهو ضرورى للمساهمة فى تحقيق نمو اقتصادى أقوى وأكثر شمولاً للجميع.

- **صندوق النقد الدولي، الأسواق الناشئة أنفقت ٤% من ناتجها المحلي الإجمالي للتعافي من فيروس كورونا[٧] .**

- أشار الدكتور /محمود محيي الدين، المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، إلى إن اجتماعات الربيع اهتمت بإجراءات التعافي وقدرات الدول المختلفة على ضخ تمويل من إنفاقها العام ومن تيسير نقدى يساند عملية التعافي من أزمة كورونا، حيث تجاوزت نسبة الحزم المالية المساندة للتعافي الاقتصادي في الدول المتقدمة اقتصاديا نحو ١٢% من الناتج المحلي الإجمالي.

- أوضح أن الدول ذات الأسواق الناشئة أنفقت ما يقل عن ٤% من ناتجها المحلي الإجمالي، بينما أنفقت الدول الأقل دخلا أقل من ٢%، ما يؤثر على إمكانية التعافي السريع وإمكانية عودة الحركة للأنشطة الاقتصادية الإنتاجية على مساندة المشروعات الاقتصادية الحيوية للخروج من الأزمة، مشيرا إلى أن هذا الإنفاق مسئول مع عمليات السيطرة على الوباء، عن توقعات معدلات النمو الاقتصادي .

[7] https://gate.ahram.org.eg/News/2702229.aspx

ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

- **الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تراجع معدل التضخم وارتفاع صافى الاحتياطات الأجنبية للشهر العاشر [٨] .**

- أكدت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، استمرار الاقتصاد المصري في تحقيق معدلات نمو إيجابي ومتزايد خلال الربع الثالث من العام الجاري ٢٠٢١/٢٠٢٠، بلغ نحو ٢,٩%، ليسجل متوسط معدل النمو خلال الأشهر التسعة الأولى من العام نحو ١,٩% وذلك مقارنة بنحو ٥,٤% في الأشهر التسعة لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩، لافتة إلى أن التوقعات تشير إلى استمرار ارتفاع معدل النمو خلال الربع الرابع من العام الحالي ليتراوح ما بين ٥,٢% إلى ٥,٥%.

- وأوضحت أن العديد من الأنشطة الاقتصادية حافظت على معدلات نمو ايجابية خلال النصف الأول من العام الجاري رغم أزمة كورونا، وعلى رأسها الاتصالات والتشييد والبناء، بالإضافة إلى القطاعات المتعلقة بالنقل والتخزين والزراعة والصحة والتعليم، كما تراجع الانكماش في الأنشطة الاقتصادية الأكثر تأثراً بأزمة كورونا مثل السياحة والصناعات التحويلية وقناة السويس، وفيما يتعلق بمساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ أوضحت أن نسبة مساهمة قطاع الاتصالات ارتفعت خلال هذه الفترة من ٢,٨% إلى ٣,٢% مع احتفاظ القطاع بمعدل نمو إيجابي ومرتفع بلغ نحو ١٦,٢%، لافتة إلى أن قطاعات تجارة الجملة والتجزئة والصناعة والزراعة والأنشطة العقارية مثلت نحو ٥١,٩% من الناتج المحلي الإجمالي.

- وأكدت الدكتورة / هالة السعيد، أن ما حققته قناة السويس خلال العام الماضي رغم جائحة كورونا كان دليلاً على النجاح في وضع عدة سيناريوهات لمواجهة الأزمات، وطرح بدائل متعددة لمخاطبة المؤسسات الملاحية الدولية ومالكي ومشغلي السفن بحزم سعرية مرنة لرسوم عبور القناة، لافتة إلى أن قناة السويس حققت خلال شهر إبريل الماضي الإيراد الشهري الأعلى على الإطلاق في تاريخ قناة السويس، بنحو ٥٥٣,٦ مليون دولار.

- وأشارت إلى أن إجمالي مؤشر الإنتاج ارتفع ليبلغ ١٠٣,٤٨% في فبراير ٢٠٢١، مقارنة بنحو ١٠١,٠٤% في شهر يناير ٢٠٢١، مسجلاً معدل نمو متسق مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٢,٤٢%، وفيما يتعلق بالقطاع المالي والنقدي، أشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى تراجع معدل التضخم في شهر إبريل ٢٠٢١، ليصل إلى ٤,٤% على أساس سنوي، و ١,٢% على أساس شهري، واستمر صافي الاحتياطات الأجنبية في الارتفاع للشهر العاشر على التوالي ليصل إلى ٤٠,٣ مليار دولار في شهر إبريل ٢٠٢١، ولفتت إلى أن استقرار قيمة العملة المحلية أمام الدولار الأمريكي ساهم في السيطرة على ارتفاع أسعار السلع، وبدأ صافي الاحتياطات الأجنبية في الزيادة بشكل مطرد منذ مايو ٢٠٢٠ بالتزامن مع الاستقرار الذي شهده سوق العملة.

- وأشارت إلى أن اجمالي عجز الميزان التجاري تراجع بنسبة ١%، حيث بلغ خلال الفترة من يناير إلى مارس ٢٠٢١ نحو ٩,٦ مليار دولار، مقابل ٩,٧ مليار دولار في الفترة المناظرة في عام ٢٠٢٠، وارتفع اجمالي قيمة الصادرات السلعية غير البترولية خلال ذات الفترة بنحو ٧,٤ مليار دولار مقابل ٧ مليارات دولار بذات الفترة عام ٢٠٢٠، بزيادة نسبتها ٦%، كما استمرت تحويلات العاملين بالخارج في الاتجاه التصاعدي مسجلة ١٥,٥ مليار دولار، خلال النصف الأول من العام الحالي، لتحقق نسبة زيادة تقدر بحوالي ١٠% بالمقارنة بفترة يناير إلى يوليو ٢٠٢٠، كما بدأ صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التعافي خلال النصف الأول من العام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ليسجل صافي حجم التدفقات حوالي ٣,٤ مليار دولار مقابل ٢,٥ مليار دولار خلال النصف السابق.

- **الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 1.2 تريليون جنيه استثمارات كلية بخطة ٢٠٢١ـ ٢٠٢٢ [٩] .**

- أشارت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إلى إن الاستثمارات الكلية لخطة عام ٢٠٢١ـ ٢٠٢٢ تقدر بنحو ١٢٥٠ مليار جنيه، ومن الـمُستهدف زيادتها في عام الخطة بمُعدّل يربو على ٥٠٪، وهو مُعدّل نمو غير مسبوق، مع ملاحظة أن هناك علاقة طردية بين مُعدّل الاستثمار ومُعدّل النمو الاقتصادي. ومن الـمُتوقّع أن تُؤدّي زيادة معدل الاستثمار إلى ١٧,٦٪ إلى ارتفاع مُعدّل النمو الاقتصادي إلى ٥,٤٪.

- وأشارت إلى أن الاستثمارات الحكومية تقدر بـنحو ٣٥٨,١ مليار جنيه في خطة عام ٢٠٢٢/٢١(٥٪ من الناتج الـمحلي الإجمالي)، وتحتل الخدمات الاجتماعية الـمركز الأول من تلك الاستثمارات بنسبة ٥٨٪، وتشترك في الـمرتبة الثانية، خدمات النقل وخدمات الصرف الصحي بنسبة ١٨,٦٪، ويحتل قطاعا الاتصالات والزراعة

---

[8] https://www.youm7.com/story/2021/6/2/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B7-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B6%D8%AE%D9%85-%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%B5%D8%A7%D9%81%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B4%D9%87%D8%B1/5340564

[9] https://gate.ahram.org.eg/News/2751850.aspx

المرتبة الثالثة والرابعة، في حين تحتل قطاعات الكهرباء والمياه والتشييد والبناء والأنشطة العقارية والمعلومات بين ١,١٪ و٢,٤٪.

- وأضافت فيما يتعلق بالاستثمارات الخاصة، أوضحت أنه من المقدر ألا تتجاوز ٣١٧ مليار جنيه (٢٥٪ من الاستثمارات الكليّة المُتوقّعة لخطة عام ٢٠٢٢/٢١)، مقارنة بـ٢٣% العام السابق مع بداية انحسار كورونا. وتتركّز في الأنشطة الواعدة سريعة النمو والقادرة على التكيّف مثل العقارات، والصناعة التحويلية، واستخراجات الغاز الطبيعي، والاتصالات، والزراعة.

- وأكدت الدكتورة / هالة السعيد، أنه في ظل توجّه الدولة نحو تحريك عجلة الاستثمار الخاص، من المُنتظر مد المُبادرات الرئاسية ليُغطي مداها الزمني عام ٢٠٢٢/٢١، خاصةً مبادرة تحسين جودة حياة المُواطنين وتحقيق التنمية الريفية الشاملة، ومُبادرة دعم المُنتَج المحلي، وعرض المُنتجات الوطنية بأسعار مُنخفضة ومُبادرات البنك المركزي وتحيا مصر.

- و أوضحت أنه من المُتوقّع أن يصل صافي الاستثمار الأجنبي المُباشر إلى ٧ مليارات دولار في عام الخطة، وليعود إلى الاقتراب مما كان عليه قبل وقوع جائحة فيروس كورونا. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى تصاعد صافي الاستثمار الأجنبي المُباشر إلى ٨,٣ مليار دولار عام ٢٠٢٢/٢١، ثم إلى ١١,٤ مليار دولار عام ٢٠٢٣/٢٢، على أن يواصِل ارتفاعه إلى ١٤,٦ و١٦,٣ مليار دولار في العامين التاليين.

- وأشارت إلى إشادة التقارير الدولية بتحسّن مناخ الاستثمار الخاص في مصر رغم الجائحة نتيجة نجاحات برامج الإصلاح الاقتصادي ومُواصلة الدولة تسوية المُنازعات القانونية لقطاع الأعمال، وسرعة استصدار التراخيص، مع تبسيط الإجراءات، بالإضافة إلى المُوقف المُساند للصناعة الوطنية.

- **الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، زيادة الاحتياطي النقدي الأجنبي إلى ٤٢ مليار دولار العام المقبل [10] .**

- أشارت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إلى إن المستهدفات الرئيسة للخطة الاستثمارية للعام ٢٠٢٢/٢٠٢١ في مجال التنمية الاقتصادية، تتمثل في تحقيق مُعدّل نمو مُرتفع للناتج المحلي الإجمالي يصل إلى ٥,٤٪، وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٣,٤٪.

- أوضحت أن الخطة تستهدف أيضًا، مُضاعفة مُعدّل الادخار إلى نحو ١١,٢%، مع زيادة مُعدّل الاستثمار إلى ١٧,٦%، وزيادة الإيرادات السياحية إلى ٦ مليارات دولار، وتصاعُد الاحتياطيّات الدولية من النقد الأجنبي على نحو تدريجي لتبلُغ ٤٢ مليار دولار بنهاية عام الخطة.

- **الحكومة، مصر تبنت إصلاحات ضريبية وتسهيلات فى الإجراءات أثبتت نجاحها عالميا [11] .**

- نشر رئاسة مجلس الوزراء، تقريراً يسلط الضوء على حالة الاقتصاد غير الرسمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث أصدرت مجموعة البنك الدولي تقريرًا مطولًا بعنوان " The Long Shadow of Informality Challenges and Policies" لتقييم جهود الحكومات حول العالم في تقليل هامش مساهمات اقتصاداتها غير الرسمية.

- وأوضح أن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعاني كبر حجم هامش اقتصاداتها غير الرسمية، وقد برزت عدة دول تعمل جاهدة لتحديد هذا الهامش، ومنها مصر، والتي أكد التقرير تبنيها إصلاحات ضريبية وتسهيلات في الإجراءات أثبتت نجاحها عالميًا، وقامت على توفيقها مع الوضع المحلي، هذا بجانب، استحداث آليات للدفع والتحصيل الإلكتروني تسهل وتشجع أصحاب الأعمال على الانتقال إلى قنوات الاقتصاد الرسمى، والاستفادة من التسهيلات المالية المقدمة ومميزات العمل داخل الاقتصاد الرسمى.

---

[10] https://gate.ahram.org.eg/News/2751841.aspx

[11] https://www.youm7.com/story/2021/5/29/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%A8%D9%86%D8%AA-%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%B3%D9%87%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D8%AB%D8%A8%D8%AA%D8%AA-%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%AD%D9%87%D8%A7/5335884

- ويوضح الإنفوجراف الإصلاحات الضريبية وتكنولوجيات الدفع الإلكتروني تساهمان في تقليل هامش الاقتصاد غير الرسمي :

- **مصر تحافظ على ريادتها في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا في مؤشر مواقع الخدمات العالمية ٢٠٢١ [١٢] .**

- نشر رئاسة مجلس الوزراء، تقريراً حول أن "مصر تحافظ على ريادتها في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا في مؤشر مواقع الخدمات العالمية ٢٠٢١ ".

- وأشارت رئاسة مجلس الوزراء، إلى وضع مصر المستقر على مؤشر مواقع الخدمات العالمية لعام ٢٠٢١ - الصادر عن مؤسسة كيرني- وذلك رغم دخول دول جديدة إلى المؤشر، فقد احتلت مصر المركز الـ ١٥ ضمن ٦٠ دولة هذا العام، مقابل المركز الـ ١٤ ضمن ٥٠ دولة في المؤشر عام ٢٠١٩، و احتلت مصر كذلك المركز الأول في منطقة الشرق الأوسط على المؤشر، تلتها الإمارات. كما سبقت مصر كلًّا من ألمانيا، وروسيا، واليابان، وبريطانيا على المؤشر. فيما احتلت ٧ دول آسيوية قائمة الدول الـ ١٠ الأوائل على المؤشر، وفي مقدمتها: الهند، والصين، وماليزيا.

- وأوضحت رئاسة مجلس الوزراء أن يُقيم مؤشر "مواقع الخدمات العالمية" قدرة الدول على توفير أو تقديم الخدمات من خلال التعهيد لمواقع خارجية كشركات ناشئة، وفق ٤ معايير وهي: الجاذبية المالية للدول، وتوافر المهارات البشرية المؤهلة، وبيئة الأعمال والبنية التحتية، والصدى والسمعة الرقمية.

- و أشاد المؤشر بجهود مصر المبذولة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ ومن أبرزها: مبادرة مصر الرقمية، والتي نتج عنها: إنشاء مركز إريكسون الرقمي في القاهرة، وتقديمه لخدمات برمجية وتكنولوجية للأسواق العالمية.

[12] https://www.youm7.com/story/2021/5/27/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%89-%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D9%88%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%89/5334483

- ويوضح الإنفوجراف ترتيب مصر على مؤشر الخدمات العالمية حيث أن مصر تحافظ على ريادتها في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا في مؤشر مواقع الخدمات العالمية ٢٠٢١ :

- **الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، السيولة المحلية ترتفع لـ٤ تريليون و٨٤٥ مليار جنيه نوفمبر الماضى[13] .**

- أشار الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إلى أن قد حقق مؤشر السيولة المحلية ارتفاعا ملحوظا فى الفترة الأخيرة، وفقا لبيانات حكومية، حيث بلغت قيمة السيولة المحلية نحو ٤ تريليون و٨٤٥ مليار جنيه في شهر نوفمبر الماضي "مبدئى"، مقابل ٤ تريليون و٥٣ مليار جنيه "نهائى" في شهر نوفمبر عام ٢٠١٩، بزيادة بلغت ٧٩٢ مليار جنيه.

- وأشار أيضاً إلى أن المعروض النقدي أيضا شهد زيادة طفيفة خلال نفس الفترة، حيث بلغت قيمته نحو تريليون و١٣٣ مليار جنيه في نوفمبر الماضي، مقابل ٩٦١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٩، بزيادة بلغت ١٧٢ مليار جنيه، أما أشباه النقود فقد بلغ قيمتها نحو ٣ تريليون و٧١٢ مليار جنيه في نوفمبر الماضي، مقابل ٣ تريليون ٩٢ مليار جنيه في نفس الشهر عام ٢٠١٩، بزيادة بلغت ٦٢٠ مليار جنيه.

- ويوضح الرسم البياني إرتفاع السيولة المحلية والمعروض النقدى وأشباه النقود :

81 - إرتفاع السيولة المحلية والمعروض النقدى وأشباه النقود

81- Increase domestic liquidity, supply of money and semi - money

[13] https://www.youm7.com/story/2021/6/3/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%B9-%D9%84%D9%804-%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%88845-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%87-%D9%86%D9%88%D9%81%D9%85%D8%A8%D8%B1/5340886

ثالثاً: النشاط المالي

- ***التخصيم***

- أطلقت الهيئة، خلال عام ٢٠١٨، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حاليًا من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيم الحقوق المالية قصيرة الأجل.

- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقًا واعدًا؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصمة حوالي ثلاثة أضعاف تقريبًا خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من ٣،٧ مليار جنيه مصري في ٢٠١٤ إلى ١٠,٦ مليار جنيه في ٢٠١٨. وارتفعت بنسبة ١٨% تقريبًا مقارنة بالعام الماضي البالغة ٨,٩ مليار جنيه.

- ***التأجير التمويلي***

ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدي بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل المؤجر.

- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فورا على حصيلة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

- **الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:**

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٩، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (٤مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استئجاره تمويلياً.

- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلياً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه ووفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:

- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.

- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل المؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.

- استكمال بناء أو تعلية أو تشطيب عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويلي لأغراض استكمال بناء أو تعلية أو تشطيب عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، ووفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.

- سداد ديونDebt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

التمويل متناهي الصغر

- **الحكومة تقر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر[14]:**

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه أمس على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيماً قانونياً متكاملاً بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاولة الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.

- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألاّ يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه، و٥ ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهية الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاولة نشاطي تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهية الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.

- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاولة الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وإجراءات مزاولة النشاطين معاً. وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاولة النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات .

- ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وشروط حصولها على ترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر.

- **٢٠,٥مليار جنيه عقود التأجير التمويلى، ١,٩مليار جنيه تمويل عقاري فى ٤ شهور [15] .**

- أعلنت الهيئة العامة للرقابة المالية، عن مؤشرات أداء أنشطة التمويل المالي غير المصرفي خلال الأربعة أشهر الأولى من العام الجاري، وبلغ إجمالي قيمة التمويل الممنوح من شركات التمويل العقاري نحو ١,٩١مليار جنيه خلال الفترة (يناير-أبريل) من عام ٢٠٢١، مقارنة بـ ٠,٧٥ مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من العام السابق، بينما بلغت قيمة عقود التأجير التمويلي ٢٠,٤٩ مليار جنيه خلال الفترة (يناير-أبريل) من عام ٢٠٢١، مقارنة بـ ١٧,٥٥ مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من العام السابق، كما بلغ حجم الأوراق المخصمة ٤,٧٧ مليار جنيه خلال الفترة (يناير-أبريل) من عام ٢٠٢١، مقارنة بـ ٢,٩٨ مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من العام السابق.

- وأعلنت أيضاً عن إصدار ٣ أدلة رقابية تضم القواعد والمعايير المنظمة لكل من أنشطة التمويل العقاري، والتأجير التمويلي والتخصيم، والتمويل الاستهلاكي بغرض توفير المعلومات عن كافة القواعد والإجراءات المنظمة لكل نشاط تمويلي - خاضع لإشراف ورقابة الهيئة- بهدف تيسير الاطلاع عليها، وذلك انطلاقًا من أن المعلومات تُعد ضرورة لا غنى عنها للأطراف ذات الصلة من شركات التمويل والمستفيدين من خدمات أنشطة التمويل.

- وأشار الدكتور /إسلام عزام نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، إلى إنه نظرًا للطبيعة الديناميكية للقطاع المالي غير المصرفي وميوله للتغير المستمر لمواكبة التقدم الهائل في أنشطة التمويل، ومع تعدد القرارات والضوابط الرقابية التي تغطى كثير من الجوانب لمزاولة شركات التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم

---

[14] http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx

[15] https://www.youm7.com/story/2021/5/31/20-5%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%87-%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D8%AC%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84%D9%89-1-9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%87-%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84/5338042

والتمويل الاستهلاكي لأنشطتها وخضوعها للتعديل من آن لآخر، فقد شرعت الهيئة في وضع دليل يقوم بالتيسير على الشركات الراغبة في دخول السوق أو إضافة أحد من أنشطة التمويل إليها، فقد استلزم الأمر تجميع وتبويب كافة قرارات مجلس إدارة الهيئة والكتب الدورية الصادرة عن الهيئة والمرتبطة بأحكام قانون تنظيم نشاط التمويل العقاري رقم ١٤٨لسنة٢٠٠١ والمعدل بالقانون رقم ٥٥ لسنة٢٠١٤، وقانون التأجير التمويلي والتخصيم رقم ١٧٦ لسنه ٢٠١٨، وقانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي رقم ١٨ لسنه ٢٠٢٠ في شكل دليل رقابي موحد لكل نشاط.

- وأضاف، أنه تم إعداد تلك الأدلة ووضعها وفقاً لدورة حياة شركات التمويل بداية من التقدم للحصول على ترخيص بمزاولة نشاطا التمويل (سواء كان تمويل عقاري -أو تأجير تمويلى أو تخصيم-أو تمويل استهلاكي) مرورًا بالقواعد المنظمة للممارسة، ووصولاً للقواعد المنظمة لاندماج وتصفية شركة التمويل، أو ضوابط التوقف عن النشاط أو التصفية أو الاندماج أو الاستحواذ على أسهم شركة التمويل وذلك وفقاً لأحدث القرارات الصادرة عن الهيئة في ذلك الشأن.

- وأوضح أن الأدلة الرقابية الثلاث تمثل أحد جهود الهيئة لدفع أنشطة شركات التمويل غير المصرفي وتعظيم قدراتها، وزيادة الوعي بالإطار التشريعي للقطاع المالي غير المصرفي وما يرتبط به من إطار رقابي على أنشطة التمويل من خلال وضع المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر، وقواعد تطبيق قواعد الحوكمة في وعاء واحد أمام نظر القائمين على إدارة أنشطة التمويل في الشركات، لنَحِد من مخاطر عدم التنسيق ومعالجة المشاكل التي تنتج عن اختلاف الطرق أو الأساليب الرقابية.

- **١٠ معلومات عن تمويل مشروعات مصر الصغيرة ومتناهية الصغر [١٦] .**

- نجحت الدولة المصرية، في تقديم الدعم الكافي لقطاع الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر خلال السنوات الماضية، وراتفعت بالتمويلات بشكل غير مسبوق، عبر جهاز المشروعات، وفيما يلى أبرز الأرقام عن التمويلات للمشاريع في مصر :

١) جهاز المشروعات يضخ ٣١,٣ مليار جنيه منذ يوليو ٢٠١٤ إلى ٣١ مارس ٢٠٢١ .

٢) توفير ٢,٠٦٥ مليون فرصة عمل عبر التمويلات المختلفة .

٣) ضخ ١٢,٦ مليار جنيه للمشروعات الصغيرة من خلال الجهات الوسيطة.

٤) ٤,٥ مليار كإقراض مباشر للشباب.

٥) تمويل مشروعات البنية الأساسية كثيفة العمالة بـ ١,٦٥٥ مليار جنيه .

٦) محافظات الصعيد تستحوذ على النسبة الأكبرمن التمويلات بـ ٤٤ % .

٧) ٣٨ % تمويلات المشروعات الصغيرة في الوجه البحرى .

٨) محافظات الحضر تستحوذ على ١٣ % من التمويل .

٩) المحافظات الحدودية تحصل على ٥ % من التمويلات .

١٠) حصلت الإناث على ٤٦ % والذكور على ٥٤ % .

[16] https://www.youm7.com/story/2021/6/1/10-%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%86-%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%87%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D8%B1/5338062

▪ الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:

تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع

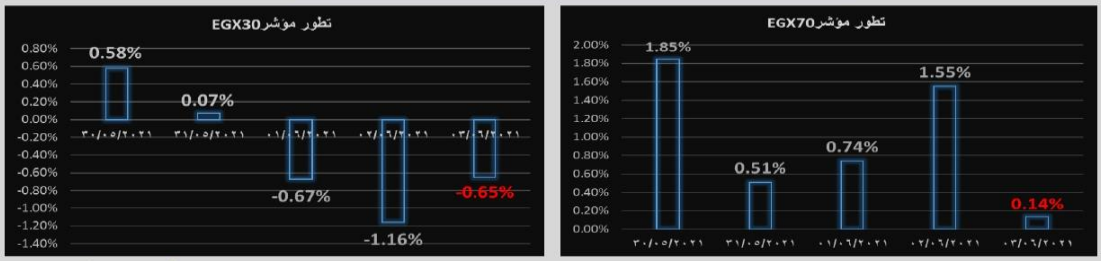

تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

إنخفض مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكبر ٣٠ سهماً مقيداً بالبورصة المصرية بنسبة -٠,٦٥% في نهاية تعاملات اليوم الخميس ٣ يونيو ٢٠٢١ مقارنةً بارتفاع بنسبة ٠,٥٨% فى بداية الأسبوع. وإنخفض مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجى إكس ٧٠ الذي يضم ٧٠ شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة ٠,١٤% مقارنة بارتفاع بنسبة ١,٨٥% فى بداية الأسبوع .

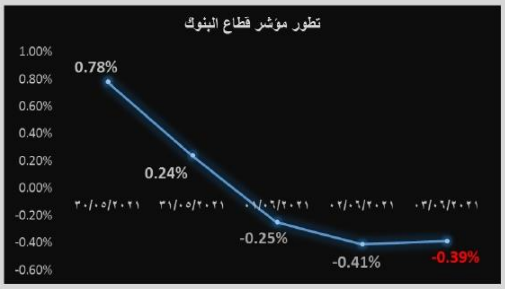

سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك إنخفاضاً اليوم الخميس بنسبة -٠,٣٩% مقارنةً بارتفاع بنسبة ٠,٧٨% فى بداية الأسبوع ، كما أرتفع مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة ٤,٦٨%، مقارنةً بإنخفاض بنسبة ٣,٦٨% فى بداية الأسبوع .

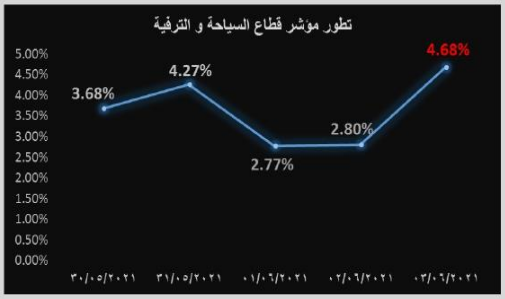

فئات المستثمرين

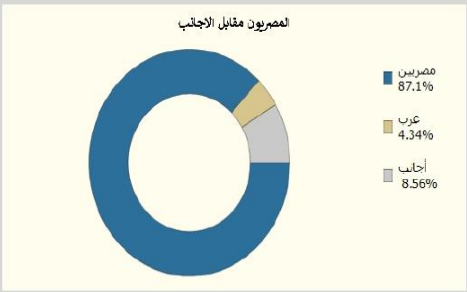

رابعاً: انفوجراف

- **إنفوجراف (١) يوضح تقرير مجموعة البنك الدولى، حول الإصلاحات الضريبية وتكنولوجيات الدفع الإلكترونى اللذان تساهمان فى تقليل هامش الاقتصاد غير الرسمى :**
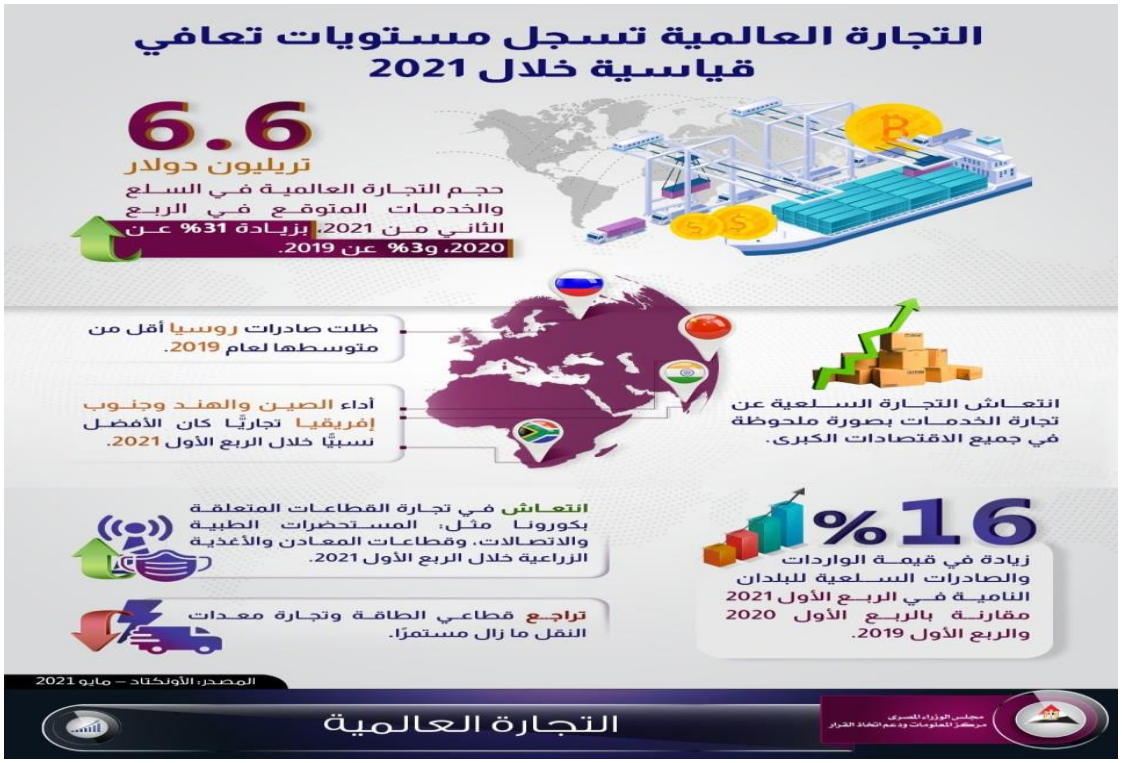
- **إنفوجراف (٢) يوضح تقرير " الأونكتاد " حول التجارة العالمية حيث سجلت حجم التجارة العالمية مستويات تعافى قياسية خلال ٢٠٢١ :**